دار نشر جامعة قطر
Qatar University Press

أ. د. سونيا ملاك

رئيس تحرير المجلة
الدولية للقانون

# افتتاحية العدد

دأبًا على سنة حميدة لكلية القانون، من عقد مؤتمر سنوي يواكب موضوعه متطلبات التطور والحداثة التي تعيشها دولة قطر، يندرج المؤتمر الموسوم بـ "القانون في مواكبة النشاط السياحي: محدداته وآفاقه"، الذي عقدته كلية القانون بجامعة قطر يومي 4 و5 فبراير 2019، وقد تم تنظيمه بالتعاون مع المجلس الوطني للسياحة، وبرعاية مكتب الشيخ الدكتور "ثاني بن ثاني" للمحاماة، والاستشارات القانونية.

وتتميز دولة قطر باستضافة العديد من المزارات السياحية المهمة، سواء من الأسواق الشعبية أم الشواطئ البحرية، بالإضافة إلى المتاحف، والمناطق الأثرية والتاريخية، ومن أبرزها موقع الزبارة الأثري، الذي تم تسجيله في عام 2013، على قائمة التراث العالمي لمنظمة "اليونسكو". ولقد أدّى هذا التنوع الثقافي، والثراء الحضاري، إلى أن تكون دولة قطر مقصدًا سياحيًا مهمًا على مستوى المنطقة.

وقد كان لحصول دولة قطر على حق تنظيم العديد من الفعاليات الرياضية الإقليمية والقارّية والدولية – ومن أهمها كأس العالم لكرة القدم 2022 – أثرٌ بالغٌ في جذب أنظار العالم إليها، وهو ما أدى إلى أن يشهد القطاع السياحي طفرة ملحوظة على مختلف الأصعدة.

والسياحة، مثلها مثل كل الأنشطة البشرية، هي موضوع للقانون، تتطلب تنظيمًا لا غنى عنه لاندماجها الفعال في المجتمع؛ وذلك لأسباب متعددة، منها: ثقلها الاقتصادي، ووظيفتها الاجتماعية، وبعدها الثقافي، وتأثيرها البيئي. فعلى صعيد التشريع، اهتم المشرّع القطري بتنظيم القطاع السياحي منذ صدور القانون رقم (7)، لسنة 1982، بشأن تنظيم مكاتب السفر والسياحة (ملغى)، ثم إصدار حزمة تشريعية حديثة، لتنظيم القطاع السياحي بمختلف جوانبه، ومن ذلك القانون رقم (6)، لسنة 2012، بشأن تنظيم السياحة، والقانون رقم (17)، لسنة 2013، بشأن تنظيم المعارض، والقرار الأميري رقم (36)، لسنة 2014، بتنظيم الهيئة العامة للسياحة والقانون رقم (26)، لسنة 2006، بتنظيم مكاتب السفر جوًا.

وفي ضوء ما ألقي على عاتق كلية القانون بجامعة قطر، من أمانات، وما وسّد لها من مَهَامّ جسّام، ومسؤوليات عظام، في سبيل نشر لواء العلم والمعرفة القانونية، بوصفها بيت الخبرة القانوني الأول في الدولة، ارتأت الكلية أن تنظم – بالتعاون مع الجهات المعنية – هذا المؤتمر من أجل إلقاء الضوء على الجوانب القانونية المختلفة؛ لممارسة ،وتنظيم النشاط السياحي؛ سعيًا إلى تحقيق بيئة قانونية جاذبة للاستثمارات الوطنية والأجنبية في هذا القطاع الحيوي، وهو الأمر الذي يحدو بنا إلى الاطلاع على التجارب المقارنة ودراستها؛ بغية تطوير المنظومة التشريعية القطرية في الارتقاء بالقطاع السياحي على كافة الأصعدة، بما يسهم في تحقيق رؤية قطر 2030.

وقد استمرت فعاليات المؤتمر على مدار يومين، كانت ثرية بالنقاش القانوني، وسيجد جمهور القراء في هذا العدد مجموعة من أبحاث المؤتمر، التي خضعت للتحكيم العلمي المزدوج حسب سياسة دار نشر جامعة قطر.

وتشكر أسرة التحرير جميع الباحثين على إسهاماتهم الثرية، التي تجعل من المجلة الدولية للقانون معينًا لا ينضب، لكل من له شغف بالمعرفة والبحث في الوطن العربي، والعالم بأسره، آملين أن تسهم الأوراق البحثية المنشورة، في هذا العدد الخاص في خدمة جمهور القراء.

للاقتباس: ملاك س.، «افتتاحية العدد»، المجلة الدولية للقانون، المجلد 2019، العدد الخاص بمؤتمر "القانون في مواكبة النشاط السياحي: محدداته وآفاقه"

https://doi.org/10.29117/irl.2019.0074

© 2020، ملاك، الجهة المرخص لها: دار نشر جامعة قطر. تم نشر هذه المقالة البحثية بواسطة الوصول الحر ووفقًا لشروط Creative Commons Attribution license CC BY 4.0. هذه الرخصة تتيح حرية إعادة التوزيع، التعديل، التغيير، والاشتقاق من العمل، سواء أكان لأغراض تجارية أو غير تجارية، طالما ينسب العمل الأصلي للمؤلفين.